كلية التربية

كلية معتمدة من الهيئة القومية لضمان جودة التعليم

إدارة: البحوث والنشر العلمي (المجلة العلمية)

=======

دور التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم وفق خطط التنمية الخمسية

(جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية انموذجاً)

إعـــــداد

الباحثة / نجلاء بنت عبدالرحمن بن إبراهيم الطاسان

باحثة دكتوراه بجامعة الملك سعود

قسم الإدارة التربوية تخصص إدارة التعليم العالي

﴿ المجلد الخامس والثلاثون – العدد العاشر – جزء ثانى– أكتوبر ٢٠١٩م ﴾

http://www.aun.edu.eg/faculty_education/arabic

المقدمة:

تولي معظم دول العالم التعليم اهتماماً خاصاً وتعده من أهم القطاعات التنموية لذا ظهرت أهمية التخطيط وخصوصاً أنه مبدأ إسلامي أصيل يقول تعالى في محكم التنزيل : (يا أيها الذين آمنو اتقوا الله ولتنظر نفس ما قدمت لغد)[1] ويقول تعالى: (واعدوا لهم ما استطعتم من قوة ومن رباط الخيل)[2]، والتخطيط التعليمي عملية متسلسلة تبدأ بتحديد المشكلة وتنتهي بعملية التنفيذ للخطة ، ومن هنا صار التخطيط من سمات الحياة المعاصرة ويعكس التعليم العام ولجامعي الماليزي اهتماماً كبيراً بالتعليم كأساس في التنمية ويعد نموذجاً إسلامياً يحتذى به كما تلتزم الحكومة اليابانية بتطوير التعليم وانعكس ذلك على تطورها تقنيا وصناعياً على مستوى العالم وتعطي المملكة اهتماما كبيراً بقطاع التعليم فخصصت ميزانيات ضخمة للنهوض في هذا القطاع الحيوي وبالرغم من ذلك مازلنا في مراتب متدنية في قطاع التعليم وقد تطرقت الباحثة في البداية إلى مشكلة الدراسة بطرح تساؤل إلى أي مدى تحقق الخطط الإستراتيجية المعمول بها في قطاع التعليم متطلبات التنمية التي وردت في الخطط الخمسية للتنمية (الخطة الخمسية الثامنة والتاسعة) ومن ثم قامت الباحثة بتحليل الواقع في قطاع التعليم في الوقت المعاصر وقد تطرقت الباحثة بعد ذلك لاستعراض نموذج لذلك وهو عدم وجود خطة إستراتيجية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية حتى عام ٢٠١٠ م تتوافق مع خطط التنمية الخمسية وتأثير ذلك على مخرجات القطاع من الموارد البشرية ، وبنيت دلك وفق ما ذكر بموقع الجامعة الرسمي أنها "حالياً، تقوم الجامعة بتصميم وتنفيذ خطة إستراتيجية تتولى اقتراح عدد من النماذج التي يمكن أن تكون عليها الجامعة في المستقبل، وتحديد الرؤية المستقبلية للجامعة، والعمليات والمصادر والنماذج الإدارية التي تجعلها تحقق هذه الرؤية. " [3] لذا قمت بطرح التساؤل ما مدى تأثير عدم وجود خطة إستراتيجية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وفق متطلبات التنمية التي وردت في الخطط الخمسية للتنمية (الخطة الخمسية الثامنة والتاسعة)؟ وما الحلول المقترحة والبديلة لتحقيق ذلك؟ وتوضيح لأهمية الدراسة ومنهجية البحث حيث قامت الباحثة باستخدام المنهج الوثائقي (السببي المقارن) ومن ثم قامت الباحثة بتحليل الواقع في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في الوقت المعاصر مقارنه ببعض جامعات الدول المتقدمة والهدف من الدراسة المساهمة بوضع مقترحات لفريق إعداد الخطة الإستراتيجية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.

منهجية البحث:

اتبعت الباحثة في البحث على المنهج (الوثائقي). ومفهوم البحث الوثائقي :هو الجمع المتأني والدقيق للسجلات والوثائق المتوفرة ذات العلاقة بموضوع مشكلة البحث، ومن ثم التحليل الشامل لمحتوياتها بهدف استنتاج ما يتصل بمشكلة البحث من أدلة وبراهين تبرهن على إجابة أسئلة البحث، واعتمدت الباحثة على الدراسات السابقة والوثائق العلمية والمراجع ذات العلاقة ، والبحث عن طريق شبكة الانترنت ، وتجربتها بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ، واستعراض النتائج وطرح الحلول والمقترحات للمشكلة ،**وحدود الدراسة:** فريق إعداد الخطة الإستراتيجية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية. **ومجتمع الدراسة:** جميع من توظف بوظائف رسمية من خريجي جامعة الإمام من الطلاب والطالبات عام ٢٠٠٩م بجميع التخصصات. جميع فريق الخطة الإستراتيجية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، **ونوع العينة:** عينه قصديه(عمديه) عينة الخبراء وهي خاصة بفريق الخطة الإستراتيجية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية والأدوات المستخدمة للدراسة **الوثائق والمقابلة**، ويمكن تحديد **مشكلة الدراسة** الحالية في سؤالين رئيسين التساؤل الأول: إلى أي مدى تحقق الخطط الإستراتيجية في التعليم متطلبات التنمية؟ وما الحلول المقترحة والبديلة لتحقيق ذلك؟ ويندرج تحت هذا السؤال الرئيسي عدة أسئلة فرعية وهي: ما هي متطلبات تطوير التعليم العام في ضوء الخطة الخمسية التاسعة ومشكلات تطبيقها؟ ما السياسات الحالية المتبعة لتطوير التعليم في ضوء خطط التنمية؟ ما السياسات الحالية المتبعة لتطبيق تطوير التعليم؟ ما هي طرق تمويل التعليم؟ ما أهم المؤشرات التي توضح انخفاض تحقيق الخطط الإستراتيجية لمتطلبات التنمية؟ ما السياسات البديلة المقترحة للتعليم لتحقيق متطلبات التنمية؟ والتساؤل الثاني: ما مدى تأثير عدم وجود خطة إستراتيجية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وفق متطلبات التنمية؟ وما الحلول المقترحة لفريق إعداد الخطة الإستراتيجية للجامعة لتحقيق متطلبات التنمية؟

الدراسات السابقة:

أهم الدراسات السابقة التي تدور حول موضوع البحث هي: في دراسة (الألمعي،١٤٢٩)[٤] حول تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة كانت أهم نتائج الدراسة: أن السياسات التعليمية هي الأساس الذي يحدد حركة التربية المستقبلية للمجتمع. والسياسة التعليمية في المملكة تنبثق من الدين الإسلامي، وتعد من أبرز إنجازات التعليم، ويعد المجلس الأعلى للتعليم هو الجهة الرسمية العليا المختصة برسم السياسات التعليمية وإصلاح وتطوير وتجويد التعليم العام يعد مطلبًا ملحًا لرفع مستوى التعليم، وتفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية، وتحويلها إلى واقع ملموس يتواءم مع التحديات العالمية التي نعيشها، مع الاهتمام التام بالمحافظة على الخصوصية التي ينفرد بها التعليم في المملكة العربية السعودية عن غيره من الأنظمة التعليمية في العالم المعاصرة وتضمنت مواد السياسة التعليمية في المملكة مواد تدعو لاستخدام التكنولوجيا ومنها التعليم الإلكتروني وفي دراسة (الزهراني ،٢٠٠٩)[٥] حول مشروع تطوير وبرنامج عمل مقترح لإدارة التربية والتعليم بين

النظرية والتطبيق توصل إلى النتائج التالية وأهمها:١-العمل على تنفيذ المشروعات التي لم تتحقق من وجهة نظر الغالبية من عينة الدراسة وذلك باقتراح البرامج وآليات العمل الملائمة لتحقيق أهدافها ، وإدراجها ضمن الخطط الإستراتيجية والتشغيلية لإدارة التربية والتعليم.٢- إعداد مشاريع وبرامج عمل تطويرية مماثلة على مستوى الوزارة وإدارات التربية والتعليم لتكون مصدرًا من مصادر التخطيط الاستراتيجي بعد التأكد من صلاحية تطبيقها وتفعيلها ميدانيًا وتطوير آليات عمل تضمن مشاركة القائمين على العمل التربوي والتعليمي في الميدان في عمليات التخطيط والتقويم والتطوير للمشاريع والبرامج التعليمية والاستمرار في بناء معايير الجودة للمدخلات والعمليات والمخرجات للبرامج والمشروعات التربوية والتعليمية وزيادة العناية بالفئات الخاصة من الطلاب وإنشاء المدارس الخاصة بهم وخاصة الموهوبين والمبدعين منهم لإعداد القياديين والمبدعين ٣- أهمية العمل وفق رؤية الإعداد لمدارس المستقبل الذكية والإليكترونية الجاذبة والفاعلة والنشطة وفق معايير الجودة التربوية والتعليمية بالشراكة مع الجهات والقطاعات الأخرى ذات الصلة ،وهدفت دراسة (قطامي، ٢٠٠٢) [٦]إلى إطلاع المخططين في وزارة التربية والتعليم في الأردن على الخلفيات النظرية والعملية للتخطيط الاستراتيجي في المؤسسات التربوية، ومساعدة المخططين إلى معرفة التفاصيل الدقيقة لما يجب عمله قبل وأثناء وبعد صياغة أنشطة التخطيط الاستراتيجي، وعن التخطيط الاستراتيجي للقيادات التربوية، جاءت دراسة (الكبيسي، ٢٠٠٦)[٧] هادفة إلى عرض نظري لنشأة التخطيط وأنواعه، وتطوره، كمدخل للتعريف بالتخطيط الاستراتيجي، وتوضيح الدور الاستراتيجي الذي ينبغي أن تنهض به القيادات التربوية العربية من أجل النهوض بالمؤسسات التعليمية، وتمكينها من أداء واجباتها وتحمل مسئولياتها تجاه التطوير، وفي دراسة قامت بها (خثيلة، ١٩٩٩)[٨] عن التخطيط الاستراتيجي في إدارة التعليم ما قبل المدرسة الابتدائية، هدفت إلى تفسير التخطيط الاستراتيجي بمؤسسات رياض الأطفال وتحديد العوامل المؤثرة في التخطيط الاستراتيجي ، ثم التوصل إلى مميزات التخطيط الاستراتيجي لهذه المرحلة، وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: ما يؤديه التخطيط الاستراتيجي من دور مهم في العملية الإدارية لتعليم ما قبل المدرسة الابتدائية، كما توصلت إلى وجود عوامل عديدة تتأثر بالتخطيط وتؤثر في مستوى الأداء النوعي والكمي للعملية التربوية في هذه المرحلة وعن التخطيط الاستراتيجي ودوره في الارتقاء بكفاية وفاعلية النظم التعليمية، جاءت دراسة (الجندي، ١٩٩٩)[٩] هادفة إلى التعرف على مفهوم التخطيط الاستراتيجي ومراحله، والى أي حد يمكن استخدام التخطيط الاستراتيجي في الارتقاء بالعملية التعليمية، وأوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بتحديد تغيرات البيئة الداخلية للمؤسسة التعليمية، وتغيرات البيئة الخارجية لها، إضافة إلى تحديد القضايا الجوهرية التي تواجه هذه المؤسسة بصورة تمكنها من صنع قرارات تسهم في تحسين كفاءتها الداخلية والخارجية، ومما سبق ترى الباحثة ان هناك علاقة بين الدراسات السابقة والبحث فجميعها تناولت بنتائجها أهمية التخطيط الاستراتيجي ودور خطط التنمية في تطوير التعليم وترى الباحثة أن الدراسة في هذا المبحث لازالت قائمة ،وبالإمكان التطرق لموضوع التخطيط الاستراتيجي لأكثر من جانب نظراً لتعدد العوامل التي تساهم في نجاح تنفيذ الخطط الإستراتيجية.

أهمية الدراسة :

تكمن أهمية الدراسة الحالية في أنها تسعى إلى توجيه سياسات قطاع التعليم بكافة مراحله جنباً إلى جنب مع الخطط التنموية للدولة ممثلة بالخطة الخمسية نحو تحقيق الريادة على المستوى العالمي لتصبح في مصاف الدول المتقدمة وتقود الأمم باستثمار المعرفة وهو ما يعرف باقتصاديات التعليم والمساهمة بتوجيه سياسات فريق الخطة الإستراتيجية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية جنباً إلى جنب مع الخطط التنموية للدولة ممثلة بالخطة الخمسية نحو تحقيق الريادة على المستوى العالمي لتصبح في مصاف الدول المتقدمة وتقود الأمم باستثمار المعرفة وهو ما يعرف باقتصاديات التعليم ، وقد قامت الباحثة بتحليل للواقع في الجامعة باستعراض الخطط الإستراتيجية السابقة لها والخطط الإستراتيجية التي تعكف على إعدادها حاليا ومقارنة سياسة قطاع التعليم الجامعي في بعض الدول المتقدمة وسياسة التعليم الجامعي في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية واستكشاف أسباب تقدمها عنا بمراحل بالرغم من حجم الميزانية الضخمة المخصصة لقطاع التعليم لدينا ، " فقد توجَّهت المملكة العربية السعودية إلى إحداث تحوُّل واسع ومثمر، تحوُّلاً يعتمد الاقتصاد المبني على المعرفة. وكما أن الطلب يتزايد وبشكل كبير جداً على التعليم العالي والبحث العلمي؛ فإن جامعة الإمام يجب أن تهيئ نفسها وبإستراتيجية واضحة للمستقبل تنطلق من رؤية عميقة منبثقة من ثوابت الجامعة ومراعية للمستجدات التي تعيشها، ولهذا الغرض، وقَّعت الجامعة عقداً مع معهد ستانفورد العالمي لتصميم وإعداد وتنفيذ خطة إستراتيجية شاملة للجامعة، تحمل على عاتقها رسم معالم التطور المستقبلي للجامعة، وتحديد رسالة أصيلة لجامعتنا العريقة والمتطورة، وتحديد كل ما يمكن أن يحقق رسالة الجامعة وأهدافها الإستراتيجية، من عمليات وهياكل تنظيمية وغيرها." (رسالة مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لفريق الخطة الإستراتيجية)،وقد قامت الباحثة بتحليل للواقع في قطاع التعليم باستعراض الخطط الإستراتيجية لها ، ومقارنة سياسة قطاع التعليم في بعض الدول المتقدمة وسياسة التعليم في المملكة واستكشاف أسباب تقدمها عنا بمراحل بالرغم من حجم الميزانية الضخمة المخصصة لقطاع التعليم لدينا وقامت الباحثة بوضع مقترحات لفريق إعداد الخطة الإستراتيجية بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية خصوصا أنهم يعكفون حاليا لإعدادها ولديهم الاستعداد والترحيب بتقبل أي مقترحات خارجية.

مصطلحات الدراسة: التنمية:

تنشيط الاقتصاد القومي ونقله من حالة الركود إلى حالة الحركة والديناميكية من خلال زيادة مقدرات الاقتصاد القومي لتحقيق زيادة سنوية في إجمالي الناتج القومي بما يشمله من زيادة الدخل القومي والمحلي ومعدل الادخار والاستثمار. **التخطيط الاستراتيجي في مجال التربية:** هو ذلك النوع من التخطيط المستقبلي الذي يراعي ما يحيط بالمؤسسة من قوى وعوامل خارجية باعتبار أنها قد تكون أكثر تأثيرا في قوتها من القوى والعوامل المؤسسية وبين عناصر البيئة خارج المؤسسة بما يسهم في إمكانية اكتشاف واستطلاع الفرص والإمكانات الجديدة المختلفة والمتاحة لمستقبل المؤسسة. **التخصيص أو الخصخصة هو:** التحويل بشكل جزئي أو كلي لمؤسسة إنتاجية أو خدمية كانت تملكها الدولة من القطاع العام إلى القطاع الخاص. هذا التحويل يمكن أن يقتصر فقط على استخدام المبادئ والأسس التي يستخدمها القطاع الخاص لإدارة المؤسسات العامة أو قد يمتد ليشمل التحويل الكلي لملكية تلك المؤسسات إلى أفراد.

تحليل المشكلة وفرضيات البحث:

تولي معظم دول العالم التعليم اهتماماً خاصاً وتعده من أهم القطاعات التنموية ويعكس التعليم العام ولجامعي الماليزي اهتماماً كبيراً بالتعليم كأساس في التنمية والتجربة الماليزية جديرة بالتأمل وخصوصاً أنها تتميز بكثير من الدروس التي من الممكن أن تأخذ بها الدول النامية كي تنهض من كبوة التخلف والتبعية ، وذلك بالاهتمام بتطوير التعليم ووضع الخطط الإستراتيجية الفعالة، فعلى الرغم من الانفتاح الكبير لماليزيا على الخارج والاندماج في اقتصاديات العولمة، فإنها تحتفظ بهامش كبير من الوطنية الاقتصادية، وخلال نحو عشرين عاماً تبدلت الأمور في ماليزيا من بلد يعتمد بشكل أساسي على تصدير بعض المواد الأولية الزراعية إلى بلد مصدر للسلع الصناعية، في مجالات المعدات والآلات الكهربائية والإلكترونيات، فتقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة لعام ٢٠٠١م رصد أهم ٣٠ دولة مصدرة للتقنية العالية، كانت ماليزيا في المرتبة التاسعة متقدمة بذلك عن كل من ايطاليا والسويد والصين، كما كانت تجربتها متميزة في مواجهة أزمة جنوب شرق آسيا الشهيرة التي شهدها العام ١٩٩٧م التي خرجت من كبوتها المالية أكثر قوة خلال عامين فقط، لتواصل مسيرة التنمية بشروطها الوطنية (الصاوي٢٠٠٣) [١٠] ، وترى الباحثة أن التزام اليابان بتطوير التعليم انعكس ذلك على تطورها تقنيا وصناعياً على مستوى العالم بوضعها أهداف شبيهة بأهداف منظمة اليونسكو ، وتعتبر اليونسكو أن من أهدافها الشاملة والأهداف الإستراتيجية لها في مجال التعليم : تمكين جميع الدارسين من الانتفاع بالتعليم مدى الحياة

وضمان قيامهم باستكمال دراساتهم بنجاح ، وستواصل اليونسكو سعيها إلى وضع استراتيجيات ونهوج فعالة في البيئة التي تطبق فيها من اجل تحسين نوعية التعليم وتقييم عمليات ونتائج التعلم، وسيشمل ذلك أيضا تنمية القدرات ، ودعم عمليات التخطيط الوطنية ، والرصد والتقييم ، وستسهم اليونسكو في توفير بيئات وفرص مؤاتيه للقيادة الفكرية ترمي إلى تعزيز الحوار وتبادل المعلومات بين جميع الأطراف المعنية بالتعليم بشأن القضايا والموضوعات والعوامل التي تؤثر على جودة التعليم ، بما في ذلك مضامين المناهج الدراسية والمواد التعليمية ، وسيضطلع مكتب التربية الدولي لليونسكو بدور حاسم في تطوير المناهج الدراسية والمواد التعليمية للمناطق المختلفة وستشجع اليونسكو استحداث وتطبيق ممارسات ابتكاريه ، تشمل إدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتعليم عن بعد في جميع مستويات التعليم وفقاً لخطة عمل مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات وستستخدم اليونسكو على نحو كامل في جميع أنشطتها الخبرات والطاقات المتوافرة في معاهدها ومراكزها المتخصصة في مجال التعليم ، وشبكاتها مثل الكراسي الجامعية لليونسكو ، ويشمل نشاطها أيضا ، التعليم من اجل التنمية المستدامة وتشجيع استخدام اللغات واستخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في التعليم (ص ١٧–١٨) [١١] وترى الباحثة أن نهج المملكة في الوقت المعاصر كمقارنة لا يختلف عن إستراتيجية اليونسكو ، وترى الباحثة أن المملكة العربية السعودية تعطي اهتماما كبيراً بقطاع التعليم فخصصت ميزانيات ضخمة للنهوض في هذا القطاع الحيوي وبالرغم من ذلك مازلنا في مراتب متدنية في قطاع التعليم . فقد أشارت إحصاءات وزارة المالية مخصصات قطاع التعليم في ميزانية الدولة حسب الجهة في السنوات ١٤٢٥ /١٤٢٦ – ١٤٢٩ /١٤٣٠هـ وفق الجدول التالي:

مخصصات التعليم في ميزانية الدولة حسب الجهة في السنوات ١٤٢٦/١٤٢٥–١٤٣٠/١٤٢٩هـ (مليون ريال)

Year Agency	1430/1429	1429/1428	1428/1427	1427/1426	1426/1425	السنوات جميع الجامعات
Grand Total	116882.0	100148.2	92242.9	81354.6	65798.5	المجموع العام

المصدر وزارة المالية(إدارة الميزانية). **Source:Ministry Of Finance (Budget Division).**

وترى الباحثة أن هذه المخصصات تظهر اهتماما كبيراً بقطاع التعليم وبالرغم من ذلك نجد خلل (قصور) في اللحاق بركب الدول المتقدمة لأسباب متعددة من أهمها عدم الاهتمام بجانب المعرفة و" المعرفة "هو مصطلح قديم وليس بالأمر الجديد، فالمعرفة رافقت الإنسان منذ تفتح وعيه وتطورت معه من مستوياتها البدائية مرافقة لعمق واتساع مداركه حتى وصلت إلى ما عليه الآن، إلا إن الجديد في هذا المفهوم هو حجم تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية وعلى نمو الإنسان، ومن المؤكد أن التقدم والتطور الهائل في تقنية المعلومات الذي يشهده القرن الحالي والذي يعتبر أكبر تغيير في الحياة البشرية والذي مكن الإنسان من فرض سيطرته على الطبيعة، وبحيث أصبح عامل التطور في مجال المعرفة أكثر تأثيراً في الحياة من بين العوامل الأخرى المادية وترى الباحثة أن الاهتمام بتطوير التعليم العام والعالي ووضع الخطط الإستراتيجية لها وفق خطط التنمية الخمسية مهم جدا لذا كانت هذه الدراسة تطرح عدة تساؤلات لتحديد مشكلات البحث وأن من أهم مقومات نجاح المؤسسات هو قدرتها على اللحاق بأحدث المتغيرات والحفاظ على قدرتها على المنافسة والبقاء في السوق في ظل الثورة التي يشهدها عصر تكنولوجيا المعلومات. فقد أدى التراكم الهائل للمعلومات وسهولة الحصول عليها إلى وجود حاجة ماسة إلى تنظيم و إدارة هذه المعلومات، وعلى المؤسسات أن توظف رصيدها كاملاً من الذكاء الجماعي للاستفادة القصوى منها في تحقيق الأهداف الإستراتيجية للمؤسسات، واستخدامها لمساندة صناعة القرار ،وترى الباحثة انه لتحقيق ذلك من الضروري العمل على الحصول على الاعتماد الأكاديمي الذي يضمن معايير محددة تجعل قطاع التعليم منافساً قويا لبقية دول العالم ، وترى الباحثة أن النتائج المتدنية في التصنيف العالمي لمؤسسات قطاع التعليم لدينا والنتائج المخيبة للآمال التي تشارك فيها وزارة التربية والتعليم بطلابها بالمسابقات الدولية للروبرت والرياضيات [١٢]والعلوم وغيره (وعدم تجاوز أكثر من٤٢%) [١٣]من المعلمين لاختبار كفايات المعلم إلا نتيجة عدم الاهتمام بالمعرفة والبحث العلمي،وتثبت دلالة قاطعة أن المشكلة تكمن لدينا في إستراتيجية التعليم، وهي تلك العملية التي تقوم المؤسسات من خلالها بإيجاد قيمة من عناصرها الفكرية المبنية على المعرفة من أجل التوصل لأفضل الممارسات.ويقوم مفهوم إدارة المعرفة بتوفير المعلومات وإتاحتها لجميع العاملين في المؤسسة، والمستفيدين من خارجها، حيث يرتكز على الاستفادة من الاستثمار الأمثل لرأس المال الفكري، وتحويله إلى قوة إنتاجية تسهم في تنمية أداء الفرد، ورفع كفاءة المؤسسة، ويرى عالم الإدارة الأميركي " بيتر دروكر " أن العالم صار يتعامل فعلاً مع صناعات معرفية تكون الأفكار منتجاتها والبيانات موادها الأولية والعقل البشري أداتها ، إلى حد باتت المعرفة المكون الرئيسي للنظام الاقتصادي والاجتماعي المعاصر، ومما لاشك فيه إن تقنية المعلومات تلعب دورا محوريا في برامج إدارة المعرفة من خلال قدرتها على تسريع عملية إنتاج ونقل المعرفة، وتساعد أدوات إدارة المعرفة في جمع و تنظيم معرفة الجماعات من جعل هذه المعرفة متوفرة وذلك عن طريق المشاركة. [١٤] والمعرفة عبارة عن معالجة معلومات وتصورات ذهنية من الأفراد ركزت على العلاقة المتبادلة بين المعلومات والمعرفة والفعل، فالمعرفة هي معلومات مفهومة قادرة على دعم الفعل، فيما يكون الفعل والعمل تطبيقاً لها . [١٥]Saffady, 2000المعرفة من زاوية التفوق المعرفي وهو الطريق الوحيد للتميز من خلال الموجودات الفكرية، لكن اليوم ليست المعرفة هي التي تنطوي على القوة، بل هي القدرة على

استعمال التقنية لربط أجزاء لا تحصى من المعلومات بطريقة مفيدةHowel, 1998 .[١٦]،وترى الباحثة أن عدم وجود جهات متعددة تتبنى المخترعات ، أدى لقلة المخترعات قياساً على حجم الإمكانيات المادية المتاحة ،عدم تبني قطاع التعليم وبالأخص وزارة التربية والتعليم خلق جيل باحث بمناهجها في السنوات الماضية مع الإشارة إلى تغير سياستها وتوجهاتها نحو تغيير تلك السياسة وذلك في الوقت المعاصر فقامت بتبني مشاريع تدعم هذا التوجه ولعل مركز الملك عبدالعزيز ورجاله لرعاية الموهوبين ومشروع الملك عبدالله لتطوير التعليم خير شاهد وفي التعليم العالي مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ومشروع آفاق ومراكز ومعاهد الأبحاث مثل : (معهد بحوث الطاقة والفلك والجيوفيزياء . مركز الاستشعار عن بعد ومعهد بحوث البترول والصناعات البتروكيميائية وبحوث الطاقة الذرية وبحوث الموارد الطبيعية والبيئية .معهد بحوث الإلكترونيات والحاسبات)،وستتواصل الجهود الرامية إلى تعزيز الارتباط بين خطة التنمية والإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ٤٥ /١٤٤٦ هـ)٢٠٢٤ وذلك من خلال إعداد كل جهة حكومية إستراتيجية بعيدة المدى خاصة بها، أو تطوير القائم منها، بحيث تتوافق توجهاتها الرئيسة مع توجهات الإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني.(خطة التنمية التاسعة– منهجية خطة التنمية التاسعة الفصل ٣٦ص٦٥٠) [١٧]، وترى الباحثة أن توجهات الدولة بتعزيز الارتباط بين خطة التنمية والإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني مع الإستراتيجية بعيدة المدى للجهات الحكومية كالجامعات ووزارة التربية والتعليم لهو تأكيد على أن نجاح تحقيق الخطط الإستراتيجية مرتبط بجهات خارجية خارج نطاق التعليم وعلينا تكوين منظومة موحدة تظهر مدى الترابط بين تلك الجهات بعضها ببعض لإحداث تطوير شامل ومتكامل في كافة قطاعات الدولة وعلى رأسها تطوير التعليم بكافة مراحله ، وترى الباحثة أن علينا الاهتمام بالجودة ووضع معايير محددة تضمن تطبيق الخطط الإستراتيجيةالتطبيق الصحيحووضع خطط بديلة لمواجهة الأزمات حتى لا يتعطل سير تلك العملية نحو تطوير التعليم كالأزمات الاقتصادية ونقص الموارد البشرية ونحوه ، حيث تهدد التبعات الناجمة عن صدمة الأزمة المالية العالمية بحرمان ملايين الأطفال في أفقر بلدان العالم من التعليم. هذا ما يحذر منه تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع في نسخته لعام ٢٠١٠، الذي أطلقه كل من الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون والمديرة العامة لليونسكو إيرينا بوكوفا يوم ١٩ كانون الثاني/يناير في مقر الأمم المتحدة في نيويورك، وصرحت المديرة العامة لليونسكو، إيرينا بوكوفا، في هذا الصدد، قائلة: "في حين تعمل البلدان الغنية على استنهاض اقتصادها من كبْوته وإنعاشه، يواجه الكثير من البلدان الفقيرة في المدى القريب العاجل تراجعات في مجال التعليم. ولكننا لا نستطيع تحمل ولا قبول أن نصنع خسارة جيل من الأطفال يُحرمون من أية فرصة للتعلم، فرصة من شأنها أن تنتشلهم من براثن الفقر." إننا على وشك كسر أحد الوعود المهمة التي وضعتها الحكومات على عاتقها عام ٢٠٠٠ وهو الوعد بتوفير التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥"، قال مدير التقرير كيفن واتكينز، وأضاف: "إن تبعات الأزمة المالية تهدد بتأخير أو تقهقر التقدم في مجال التعليم الأساسي في بعض من أفقر بلدان العالم، وخلق جيل ضائع من الأطفال الذين يحرمون من أية فرصة للتعليم التي يمكن أن تساعد على انتشالهم من الفقر. يتعين على الحكومات أن تتصرف بشكل حاسم لتفادي هذا الخطر(تقرير الرصد العالميللتعليم للجميع في نسخته لعام ٢٠١٠، منظمة اليونسكو) [١٨]

ومن خلال ما سبق ترى الباحثة أن من المعوقات التي تواجه التخطيط الاستراتيجي لتطوير التعليم هو عدم القدرة على تحديد رؤية لقطاع التعليم حتى وقتنا الحاضر، وترسيخًا للبعد الاستراتيجي في عملية التخطيط، وتزامنًا مع إعداد خطة التنمية التاسعة، تمت مراجعة الإستراتيجية بعيدة المدى للاقتصاد الوطني حتى عام ٢٠٢٤ وتطويرها، في ضوء المستجدات الاقتصادية المحلية، والتغيرات الاقتصادية الدولية والتوقعات الخاصة بالمسار المستقبلي لبعض المتغيرات الاقتصادية ومنها التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ومن الجوانب التي شملتها المراجعة، تحديث قواعد البيانات التي ترتكز عليها العناصر المكونة لمؤشر نوعية الحياة في الإستراتيجية، والعناصر المكونة لمؤشر تنمية المناطق. كما تمّ ت الاستفادة من الاستراتيجيات القطاعية المعتمدة، ومنها الإستراتيجية الوطنية للصناعة، والإستراتيجية العمرانية الوطنية، والسياسة الوطنية للعلوم والتقنية، وإستراتيجية التخصيص، والخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات، والإستراتيجية الوطنية للتوظيف، وإستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار وغيرها. (خطة التنمية التاسعة – منهجية خطة التنمية التاسعة الفصل ٣٦ص٦٤٨) [١٩] و ترى الباحثة أن هناك الكثير من الخطط والمشاريع التي تعتمد ولا تنفذ أو نفذت وأثبتت عدم جدواها او نفذت بطريقة غير صحيحة أو لعدم وجود خطط بديلة حال وجود معوقات لتلك الخطط والمشاريع وان علينا الاستفادة القصوى من كافة الموارد المادية المتاحة لنا لبناء مستقبل تعليمي متطور قادر على مواجهة كافة التحديات ، الأهم أن يكون هناك بنية تحتية للتعليم تجعله قادراً على مواجهة العقبات الاقتصادية وتشق طريقها نحو المستقبل بخطوات علمية وأن نحتذي بالتجربة الماليزية واليابانية والاسترالية والألمانية والنيوزلندية في السباق مع الزمن والتطوير الشامل للدولة اعتماداً على تطوير التعليم والاهتمام بمخرجاته من الموارد البشرية التي تنهض بالبلد وتساهم في بناءاه وتقدمة على بقية الدول ، ومن إستراتيجية التنمية أنها حددت الرؤية المستقبلية حول إيجاد جيل من الشباب يتمتع بقدرات ومهارات علمية وبدنية وحياتية، ومحملاً المسئوليات تجاه نفسه وأسرته ومجتمعه ووطنه، ومشاركًا فعالا في عملية التنمية، وفي ضوء ذلك تستنتج الباحثة أن تحقيق تلك الرؤية المستقبلية يعتمد بشكل كبير بتضافر الجهود بكافة قطاعات الدولة المرتبطة بالتنمية وتوحيد الجهود لتنمية الفرد المؤهل للنهوض بالدولة لتصبح قائدة للعلم ، فنحن امة أقرا ودينا الحنيف يحثنا على العلم ونتيجة لذلك ونظراً لتمسك المسلمين الأوائل بالمبادئ الإسلامية التي تحض على العلم ونشره كان المسلمين لهم الريادة في قيادة عصر النهضة وقتها وظهر منهم العلماء والمخترعون وإن فرداً واحداً مثل " أنشتين " حقق قوة ومنعة، وريادة وزعامة، ومكانة لوطنه ما كان له أن يصل إليها حتى ولو تضاعف إنتاج وطنه وعدد سكانه عدة مرات، بل إن " أنشتين " استطاع أن يجر العالم كله وراء اختراعه فأصبح العصر يوصف بأنه عصر الـذرة (إن الثورة في تكنولوجيا المعلومات أدت إلى ظهور ما يسمى بـ " مجتمع المعلومات " أو مجتمع ما بعد الصناعة، وهو المجتمع الذي تمثل صناعة المعلومات محور نشاطه، معنى ذلك أننا أمام سلعة جديدة، وتجارة جديدة، وصناعة جديدة، أساسها المعلومات، " بل إن مفهوم السلعة ذاته قد تغير، فأصبح عمل الإنسان العقلي وليس

المادي هو السلعة الأساسية، وإذا كانت الصناعة وأدواتها في المجتمع الصناعي زادت من قدرة الإنسان الفيزيائية فإن المعلومات في المجتمع المعلوماتي قد زادت، وسوف تزيد من قدراته العقلية، "وإذا كانت الثروة المادية هي الأساس في مجتمع الصناعات، فإن المعلومات، والمعرفة سوف تصبح هي الأساس في المجتمع المعلوماتي" وبعبارة أخرى لقد أصبحنا نعيش في عصر "تتمثل حضارته في المعرفة التي تقوم على المعلومات بدلاً من المواد الخام والوقود والموارد الطبيعة وموارد العمل البسيط المباشر، عصر أضحت المعلومات هي المورد الرئيس للاقتصاد ولثروة المجتمع، والقوى المنتجة للمعرفة هي بدورها . مفتاح تحديد، وتجديد القوى المنتجة في المجتمع "، بل تصبح المعلومات هي الشكل الرئيس للاقتصاد ورأس المال. إن المعلومات قوة، قوة تحول المواد التي لم يكن لها قيمة إلى موارد جديدة للثروة، لذا فبقدر ما يتحول المجتمع إلى مجتمع معلومات، بقدر ما يزداد ثراؤه، وتقل حاجته للطاقة، والمواد، والخامات معاً ،ولقد بدأت نذر هذا المجتمع المعلوماتي تطل علينا من عديد من الدول المتقدمة، ومراكز البحث العلمي في العالم، الأمر الذي أدى إلى تنامي تجارة المعلومات، والخدمات، وفي هذا الإطار يشير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في تقريره عن التنمية البشرية لعام ١٩٩٢م) إلى " أن التجارة في قطاع المعلومات . الخدمات . قد زادت في المدة من ١٩٧٠م إلى ١٩٩٠م بمعدل ١٢%، بالغة (٨٠٠) بليون دولار أمريكي في عام ١٩٩٠م وبحلول عام ١٩٩٢م ارتفعت إلى (٢٥٠٠) بليون دولار أمريكي "، وإن اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية . على سبيل المثال . أصبح يعتمد حالياً على المعلومات أكثر من اعتماده على الصناعات. إن عمالاً كثيرين أصبحوا يعملون في إنتاج المعلومات وتخزينها وتحليلها أكثر ممن يعملون في الزراعة والتنجيم والصناعات الثقيلة مجتمعة ،وفي هذا الإطار يقرر " فاي "وزملاؤه أنه بحلول عام ٢٠٠٠م فإن ٨٠% من قوة العمل في الولايات المتحدة ستتركز في صناعة المعلومات، "ولهذا الوضع تأثير قوي . دون شك . على المجتمع، وقواه العاملة ونظمه وما يهم الباحث ما تفرضه الأوضاع الاقتصادية– أو إن شئت فقل: هذه النقلة الاقتصادية الجديدة– من متطلبات تربوية، كي نتمكن من أن نتواءم معها، فما أهم الإجراءات التربوية والتعديلات التي يجب أن نأخذ بها حتى نعايش هذه النقلة، وننتقل معها إلى آفاق جديدة في عالم الغد ، وإن المعرفة العلمية هي الأساس في هذه النقلة الاقتصادية، ومن ثم في بناء مجتمع المعلومات، وهذا يتطلب تربية معينة، تهتم أكثر ما تهتم بتزويد أبنائها بالمعرفة العلمية، وتدريب كوادرنا، لإكسابهم مستويات راقية من المهارات ، وتشير أكثر من دراسة إلى أن التربية المطلوبة في القرن الحادي والعشرين– والقادرة على أن تعايش مجتمع المعلومات، وتسهم في صنعه، وتعمل على توجيهه– هي التربية التي تتبنى سياسة جديدة في تعليم أبنائها، وتدريب كوادرها البشرية، في إطار التعلم مدى الحياة.) وبعبارات راسل: لقد فاض كل شيء، إن الاختراعات التي أمكن إنجازها بجهود عدة أجيال أنجز . وينجز . أكثر منها على المستوى الكمي في سنوات تعد على أصابع اليد الواحدة، إن المعرفة الإنسانية تتضاعف مرة كل ثمانية أعوام، تتضاعف في بعض مجالات المعرفة دون ذلك بكثير، الأمر الذي يفرض على الإنسان الحالي أن يواجه كل نحو عشر سنوات عالماً جديداً يختلف عن سابقه.

لا شك أن العلم والتقنية من أهم خصائص عصرنا الحالي، وتتمثل الثورة العلمية، والتقنية في تلك التغيرات الجذرية التي تحققت في مجالات عديدة لعل أهمها: الإلكترونيات الدقيقة، والآلات الحاسبة، والإنسان الآلي، وصناعة المعلومات، والاتصالات، والطاقة النووية، وتكنولوجيا الفضاء. كما تتمثل في العلوم الحيوية، وعلى الأخص ما يسمى بالهندسة الوراثية، وهو مجال يفتح آفاقاً بلا حدود أمام البشرية ولا أشك لحظة في أن هذا الوضع يفرض على التربية لدينا أن تغير من ذاتها، ومجالات اهتماماتها، ووسائلها، لتعايش العصر، أو بالأحرى لتمكن أبناءنا من فهم عصرهم أولاً، وكيفية التعايش معه ثانياً، متأثرين به، ومؤثرين في حركته ثالثاً ،وأتصور في هذا المجال الحاجة إلى إعادة النظر لا في مناهج العلوم، والرياضيات فقط، بل وفي طريقة تدريسهما أيضاً، لمواجهة الحاضر، واستعداداً للمستقبل القريب، والحاجة كذلك ماسة إلى تربية تواكب ما يحدث في العلم، والتقنية من نمو مستمر، تربية ينتج عنها مخرجات كوادر تسهم في بناء العلم، والتقنية، قادرة على مواكبة التطور، والكشف، والابتكار في هذا المجال وذاك. وشرط مواكبة التربية لما يحدث في العلم، والتقنية من نمو مستمر أن تكون التربية ذاتها عملية مستمرة بلا سقف يحدها، وشرط كون مخرجاتها قادرة على توليد الحديث والنافع في مجال العلم والتقنية، أن تعد التربية أبناءها لإنتاج المعرفة من خلال تنمية قدراتهم على التفكير المنهجي، والابتكار، والحوار، ودعم المهارات الخاصة، والتعلم الذاتي، وغرس قيم: المحافظة على الوقت، والعمل الجاد، وبعبارة واحدة "التربية من أجل التميز "، وهذا ما نحن بحاجة إليه اليوم قبل الغد.(صائغ ١٤١٩)[٢٠] وترى الباحثة أن ذلك يتطلب موارد مادية ضخمة مستمرة بعيدا عن الأزمات الاقتصادية التي تشهدها الدولة فيؤدي أي انهيار اقتصادي إلى تقليل مخصصات قطاع التعليم من الميزانية وبالتالي تعطل مسيرتها نحو التطور والتقدم ، لذا علينا أن نتجه إلى الأوقاف وهو مبدأ إسلامي أصيل للمساهمة في إقامة مراكز البحوث العلمية والجامعات والمدارس وتشجيع وتبني المخترعات العلمية والمساهمة في نشرها عبر إشراك المجتمع والقطاعات الخاصة بتخصيص قطاع التعليم ، ونظراً للتذبذب الواضح في أسعار النفط على الصعيد الدولي وتدني الأسعار عموماً خلال فترة ما بعد حرب الخليج فإن من المتوقع أن يتأثر الإنفاق على التعليم كثيراً باعتبار أن النفط هو المصدر الرئيس للدخل الوطني في المملكة العربية السعودية، فقد أوضح بعض الباحثين أن أسعار النفط العالمية قد ترتفع بشكل بطيء بعد منتصف التسعينيات حتى عام ٢٠١٠م، إلا أنها ستبقي أقل دون مستوياتها في الثمانينيات بمقدار كبير الأمر الذي قد يصعب تقدير العرض والطلب (ال الشيخ وآخرون ١٩٩٩) [٢١] ، وترى الباحثة انه ولذلك يجب على القائمين على قطاع التعليم تبنى الأوقاف الخيرية ، وأشير إلى أوقاف جامعة الملك سعود كتجربة رائدة في قطاع التعليم وكراسي البحث العلمية بجامعة

الإمام محمد بن سعود الإسلامية وجامعة الملك سعود وتدعو الباحثة إلى تبني المزيد من تلك التجارب وتعميمها وترى الباحثة أن تتسارع خطواتنا قبل نضوب النفط وإيجاد بدائل له عبر استثمار العقول وتبني المعرفة و تعد وزارتا التربية والتعليم، والتعليم العالي من الجهات الرئيسة المعنية بالخدمات المقدمة للشباب، حيث يتوجه جهدها الأساسي إلى الإعداد والتأهيل الأكاديمي والتربوي للشباب عبر مراحل التعليم النظامي المختلفة. واستكماً لا للإعداد الأكاديمي الذي تقوم به الوزارتان، يتم الاهتمام بحزمة واسعة من النشاطات غير الصفية التي تمتد إلى المجالات المكملة للإعداد التربوي، منها العلمي والثقافي والرياضي، وبما يمكن الاستفادة من الأوقات الحرة للطلبة/الشباب ويحقق الأهداف والغايات التربوية. إضافة إلى ذلك باشرت بعض الجامعات في دعم تأسيس مراكز بحثية تختص بموضوعات الشباب، منها تأسيس المركز الوطني لأبحاث الشباب عام ١٤٢٨ هـ (٢٠٠٧) في جامعة الملك سعود، حيث يتولى المركز إجراء الدراسات والبحوث حول القضايا المتعلقة بالشباب في مختلف المجالات الحياتية. وفي إطار تنمية القوى البشرية من خلال التدريب، تعنى المؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني بمجالات إعداد القوى العاملة من الشباب وتدريبها وتأهيله ا لرفع كفاءته التقنية والمهنية والفنية وفق متطلبات سوق العمل. وقد انعكس الاهتمام بهذا المجال من خلال التوسع في الطاقات الاستيعابية للمؤسسات التدريبية. (خطة التنمية التاسعة – الشباب والتنمية الفصل ١٨ص٢٩٨) [٢٢] وتستنتج الباحثة مما سبق أن الدول يقاس تقدمها بما تنتجه من ابتكارات واختراعات وقيادة للأمم في كافة مجالات العلم، وخلق جيل مبدع له القدرة على تنمية المجتمع عبر وجود رؤية تدعم هذا لتوجه فالتقدم الصناعي مهم لتقود الأمم وتصبح نبراساً لها، ويشكل التعليم المنظومة الرئيسة لنشر المعرفة في المجتمع، بدءًا من رياض الأطفال وانتهاءً بالتعليم فوق الجامعي. ففي ظل التوجه نحو مجتمع المعرفة أما التعليم العام فيشكل الأساس لبناء القدرات التي يتطلبها التحول نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. ويوضح فصل تنمية الموارد البشرية في هذه الوثيقة، الوضع الراهن للتعليم العام في المملكة، فقد انطلق برنامج (آفاق) ومن جهة أخرى تشكل مرحلة التعليم العالي إحدى أهم مراحل البناء للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة. وبالاستناد إلى ما ورد في فصل تنمية الموارد البشرية في هذه الوثيقة بشأن الوضع الراهن للتعليم العالي، يتضح أن هناك أوضاعًا راهنة ذات تأثير مباشر في نشر المعرفة، تتطلب التطوير وهي:عدد طلاب مرحلتي الماجستير والدكتوراه وحجم أنشطة البحث والتطوير، إذ ازداد عدد الطلاب المقيدين في مرحلة الماجستير من ٥٣١٢ عام ١٤ /١٤١٥ هـ (١٩٩٤) إلى ٩٧٦٨ عام ٢٦ / ١٤٢٧ هـ (٢٠٠٦)، وفي مرحلة الدكتوراه من ١٢٠٣ إلى ٢٤١٠ فقط في المدة نفسها. أما عدد الخريجين والخريجات في الماجستير فازداد من ٦١٥ إلى ١٢٩١ والدكتوراه من ١٦٣ إلى ٢٢٨ في المدة المذكورة. وُتعد

هذه الأعداد قليلة قياسًا على المعايير العالمية، مما ينعكس على وضع البحث والتطوير والمؤسسات الوسيطة التي تربط التعليم العالي بأنشطة الإنتاج والخدمات، مثل حاضنات الأعمال وحاضنات التقنية، وحدائق العلوم والتقنية، وشركات رأس المال الجريء وغيرها، فمثلاً لا يتجاوز عدد الحاضنات في المملكة خمس حاضنات فقط في حين يقدر متوسط عدد الحاضنات في الدول المتقدمة بست حاضنات لكل مليون نسمة ، وترى الباحثة أن الدول المتقدمة لم تصبح كذلك إلا بالعمل الجاد والمتواصل والدؤوب دون كلل او ملل والاستفادة القصوى من الوقت ووضع خطط بعيدة المدى تعمل على تنفيذها أجيال متلاحقة ، ووفق منظومة محددة شهدت خطة التنمية الثامنة تطورات، تشكل ركائز أساسية للتوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة ومنها البدء في تنفيذ الخطة الخمسية الأولى للسياسة الوطنية للعلوم والتقنية، واعتماد "الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات"، وإقرار الإستراتيجية الوطنية للصناعة، فضلا عن إقرار "إستراتيجية الموهبة والإبداع ودعم الابتكار "، وإقامة مدينة المعرفة في المدينة المنورة، واعتماد المنطقة التقنية بالدمام التابعة للهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية، والمضي في إعداد استراتيجية جديدة للتعليم العالي (آفاق)، إضافة إلى التقدم في عملية التخصيص. تتبنى خطة التنمية التاسعة التوجه نحو الاقتصاد القائم على المعرفة من خلال التركيز على التعليم الذي ينشر المعرفة التي تؤسس قدرات تمكن من نقل المعرفة وتراكمها ثم توليدها واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، وخاصة في أنشطة الإنتاج والخدمات. وتسعى الخطة من خلال التركيز على تلك المحاور إلى تعزيز الميزات النسبية لاقتصاد المملكة وإضافة ميزات تنافسية جديدة له، وتنويع الاقتصاد وزيادة إنتاجيته وتنافسيته، فضلا عن إحداث فرص عمل مناسبة للمواطنين. (خطة التنمية التاسعة – الاقتصاد القائم على المعرفة الفصل ٥ص٨٥)[٢٣] وترى الباحثة انه لا مانع من الاستفادة من خبرات من سبقونا واتخاذ كافة السبل والوسائل التي تساهم في ذلك فعلينا البدء من حيث انتهى الآخرون واللحاق بركب الدول المتقدمة فهذا سيوفر علينا الوقت وتلافي كافة المعوقات التي واجهت من سبقونا في سبيل تطوير التعليم، وقد يرى البعض أن علينا عدم الاستفادة من خبرات تلك الدول ضماناً لعدم ضياع هويتنا ، وردي عليهم أن من خبرات من سبقونا لا تعني بالضرورة العمل بكل ما فيها بل علينا موائمتها و أسلمه تلك التجارب بما يتوافق مع مبادئنا وعقيدتنا وديننا الحنيف، كما لا ننسى أن المملكة حريصة على تبني تطوير التعليم وكانت أولى الخطوات الوثيقة التي اقرها مجلس الوزراء السعودي في عام ١٣٩٠ هـ انبثاق (وثيقة سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية) و أبرز الاتجاهات والنماذج العالمية المعاصرة في السياسات التعليمية من خلال أربعة مباحث : الأول الاتجاهات العالمية المعاصرة في السياسات التعليمية، والثاني اتجاه

الجودة الشاملة، والثالث اتجاه التعليم الإلكتروني، والرابع نماذج من السياسات التعليمية العالمية ومنها اليابان، الولايات المتحدة الأمريكية، بريطانيا، كندا، فنلندا، سنغافورة، ماليزيا ،أندونيسيا، تونس.، وتحديد أهم التطورات والتغيرات العالمية التي تؤثر –إيجابًا وسلبًا – على السياسات والنظم التعليمية والتربوية في جميع بلدان العالم ومنها: السرعة الفائقة للتغيرات التي تحدث في مختلف جوانب الحياة المعاصرة والاتجاه إلى تكوين كيانات بشرية كبرى تملك القدرة على التأثير في الاقتصاد العالمي، مثل منظمة التجارة العالمية، والاتحاد الأوربي، وتجمع جنوب شرق آسيا، وتجمع أمريكا وكندا والمكسيك واستفادة الدول المتقدمة من قوتها العسكرية والسياسية لتحقيق مزيد من الهيمنة على الدول النامية اقتصاديًا واجتماعيًا وسياسيًا وتربويًا من خلال عولمة بعض المفاهيم والمبادئ الإنسانية وخضوع بعض المنظمات الدولية مثل مجلس الأمن – في كثير من الأحيان – لمصالح الدول الكبرى الأمر الذي يؤثر سلبا على مصداقية هذه المنظمات وعلى مصالح الدول الصغرى في الوقت نفسه و الاتجاه في النظم السياسية نحو النظام الديمقراطي وفق التصور والنظرة الغربية للحياة واستمرار اتساع الفجوة الحضارية والتقنية بين الدول المتقدمة الصناعية وبين الدول النامية الفقيرة والعولمة وآثارها على النظام التعليمي، وما تشكله من تحديات على التربية والتعليم عبر الغزو الثقافي مما له خطره على ثقافة المجتمع، ومعتقداته، وأهدافه، وقيمه(الألمعي ١٤٢٩) [٢٤]وتنطلق الدراسات الاستشرافية من أربع فرضيات أساسية:(١) إن المستقبل يتشكل في إطار العلاقة بين منظومة من المتغيرات التاريخية والحقائق الطبيعية لمعطيات الحاضر من جهة ، وبعض المؤثرات غير المتوقعة من جهة ثانية واختيارات البشر Human Choice من جهة ثالثة، وأن العلاقة بين هذه الجوانب الثلاثة تختلف تبعا للاستعداد والعمل المبكر في استشراف المستقبل وطبيعة الاختيارات التي تمت من قبل المجتمع (٢)يوجد في أي فترة زمنية مدى واسع من البدائل المستقبلية التي يمكن أن تتحقق، وفي هذا الإطار فإن المتغيرات التاريخية والحقائق الطبيعية تحدد مدى المستقبل ، لكن المؤثرات غير المتوقعة والاختيار الإنساني لمسارات المستقبل هما اللذان يحددان الشكل النهائي للمستقبل (٣) أن الاختيار الواعي لا يتم إلا من خلال التعرف على جميع البدائل المحتملة والنتائج الممكنة من اختيار كل بديل (٤) إن الغرض من الدراسات الاستشرافية ليس التنبؤ بالمستقبل، ولكن لتبصيرنا بجملة البدائل المتوقعة التي تعين على الاختيار البشري الواعي لمستقبل أفضل . وغالباً ما يتضمن منهج البدائل الاستشرافية ثلاث مراحل أساسية، تتداخل فيما بينها، ويمكن تقسيمها لغرض الدراسة على النحو التالي. (Obid، 16 – 12 .p.p)[٢٥] وترى الباحثة أن علينا أن نسعى إلى تبني رؤى مستقبلية تواكب العصر والتطور السريع في المعرفة والانفجار المعلوماتي الضخم ، ويسعى مشهد المستقبل المتجدد إلى توجيه مسارات التعليم العالي إلى

التخصصات العلمية والتقنية والإدارية ونظم المعلومات بما يستجيب مع احتياجات التنمية، ويتمثل الهدف الكمي لهذه المسارات والبرامج في إلحاق نحو (٦٠%) أو أكثر من الطلاب في التخصصات العلمية والفنية والتطبيقية، هذا بالإضافة إلى التركيز على القضاء على الأمية بمختلفة أنواعها وخصوصا فيما يتعلق بالأمية التقنية وفي متابعة للدعم الذي قدمته الإسكوا إلى المملكة في إطار خطتها الوطنية الخمسية، ركزت اللجنة في عام ٢٠٠٩ على القسم المتعلق بالثقافة والتنمية من الخطة .وفي خطوة جديدة، أعيد تحديد التراث الثقافي بطريقة تهدف إلى تعزيز الهوية الوطنية وترسيخ روح الانتماء الوطني، وجرى البحث في تدابير متكاملة جديدة لجعل التنمية الثقافية من الوسائل الفعالة في تخفيف الفقر؛ وخلق فرص عمل، ولا سيما للشباب؛ وإنشاء مشاريع صغيرة؛ وتعزيز التعليم؛ والتشجيع على تطوير الصناعات الثقافية. (الاسكوا ،التقرير السنوي ٢٠٠٩ص ٥٨)[٢٦] ومن خلال ذلك ترى الباحثة أن بوادر النهوض في وقتنا الحاضر مبنية على تلك المنهجية فنحن نعيش تطوراً لم تشهده المملكة منذ نشأتها وهذا ما قام به خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز باستكمال منهج من سبقوه للدفع بأمتنا أن تصبح احد أهم الدول المتقدمة في كافة المجالات عبر تبنية نهضة تطوير التعليم بكافة قطاعاته ومراحله الدراسية ، فأطلق برنامج خادم الحرمين الشريفين للابتعاث الخارجي (جدول) ومشروع تطوير ومشروع آفاق وافتتاح مراكز بحثيه بمعايير عالمية وتعد جامعة الملك عبدالله (كاوست) نموذجا نفخر به وتبني برنامج موهبه وتحديد رؤية واضحة لوزارة التربية والتعليم وهي: الجهود التربوية الوطنية الحالية والمستقبلية تتسم بالتركيز على النوعية من خلال تطوير ما يُقّدم لأبنائنا وبناتنا في مدارسهم وتجويده، وذلك بالبناء على ما تحقق خلال مسيرة التعليم الطويلة الماضية، وما استجد من خبرات وتطورات عالمية في العصر الحديث؛ نتيجة للتقدم التقني والعلمي المُذهل. وبالتالي تمكين تحقيق طموحات الوطن في إستراتيجيته التنموية الكبرى نحو "مجتمع المعرفة" الذي يصنع الحضارة اليوم، ومحركاته القوية "الموهبة، والإبداع، والابتكار، والمبادرة، والتميّز" في سبيل أن تصبح المملكة العربية السعودية مجتمعاً معرفياً مبدعاً ومنتجاً، ومن شواهد ذلك البدء في "تنفيذ مشروع (آفاق) باعتبار الفرد وسيلة التنمية وهدفها في الوقت ذاته لذا فإن التعليم ذا النوعية والكفاءة العالية الذي يرجوه الجميع ونسعى إليه سوف يدعم بإذن الله جهود تنمية وتوصيل رسالة ديننا الحنيف، والعناية بالقيم والأخلاق الفاضلة و التأسيس لامتلاك مهارات القرن الواحد والعشرين وبالتالي توليد فرص العمل التي تلبي الحاجة من الكوادر السعودية المؤهلة والقادرة على النمو المهني اللازم للمجتمع الذي نريد في ظل تنامي التنافسية العالمية وترى الباحثة بعض الفرضيات نتيجة لما ذكر وهي:(١)الخطط الإستراتيجية لقطاع التعليم لا تتوافق مع خطط التنمية الخمسية للدولة وتوجهها نحو ركب الدول المتقدمة بالصناعة

،(٢) مخرجات قطاع التعليم لا تلبي احتياجات الدولة من الموارد البشرية (٣) أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لازالت نخطو خطواتها الأولى نحو اللحاق بركب جامعات الدول المتقدمة بدليل عدم وجود خطة إستراتيجية لها حتى عام ٢٠١٠م ، وهذه ليست نظرة تشاؤمية ، بل تسليط الضوء على ميدان هام وحيوي وهو الخطة الإستراتيجية للجامعة والمقترحات لها بعيون معاصرة (٤) أن عدم وجود خطة إستراتيجية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وفق معايير معتمدة أدى لمخرجات من الموارد البشرية عاطلة عن العمل ولا تتوافق مع خطط التنمية الخمسية للدولة ، التي تتجه نحو المجال الاقتصادي والصناعي والعلمي.

النتائج:

ترى الباحثة انه وبعد تحليل للواقع أننا لا زلنا نخطو خطواتنا الأولى نحو الدول المتقدمة، وهذه ليست نظرة تشاؤمية، بل تسليط الضوء على ميدان هام وحيوي وهو الميدان التربوي بعيون معاصرة وتوصلت الباحثة إلى أن الفرض (الخطط الإستراتيجية لقطاع التعليم لا تتوافق مع خطط التنمية الخمسية للدولة وتوجهها نحو ركب الدول المتقدمة بالصناعة). هو فرض اثبت صحته والدليل بناء المدن الاقتصادية وقلة خريجي التخصصات التي تخدم هذا القطاع حسب بيانات الخدمة المدنية، وتوصلت الباحثة أن الفرض :(مخرجات قطاع التعليم لا تلبي احتياجات الدولة من الموارد البشرية) هو فرض اثبت صحته والدليل توفر أكثر من ٥٢ ألف وظيفة هندسية وطبية شاغرة حتى عام ٢٠١٠ بالخدمة المدنية. وتوصلت الباحثة أن الفرض أن جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية لازالت نخطو خطواتها الأولى نحو اللحاق بركب جامعات الدول المتقدمة بدليل عدم وجود خطة إستراتيجية لها حتى عام ٢٠١٠م ، وهذه ليست نظرة تشاؤمية ، بل تسليط الضوء على ميدان هام وحيوي وهو الخطة الإستراتيجية للجامعة والمقترحات لها بعيون معاصرة .هو فرض اثبت صحته حسب المعلومات الواردة بموقع الجامعة وتوصلت الباحثة إلى أن الفرض(أن عدم وجود خطة إستراتيجية لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية وفق معايير معتمدة أدى لمخرجات من الموارد البشرية عاطلة عن العمل ولا تتوافق مع خطط التنمية الخمسية للدولة ، التي تتجه نحو المجال الاقتصادي والصناعي والعلمي) هو فرض اثبت صحته حيث أن معظم خريجات وخريجي العلوم الإنسانية والدين والمكتبات فرصهم بالعمل الرسمي اقل من بقية التخصصات وهذا ما أثبتته متطلبات احدث الوظائف المعلنة من الخدمة المدنية حيث أنها أحجمت طلب مثل هده التخصصات.

التوصيات المقترحة:

١- تبني سياسة الدولة في التطوير الشامل بكافة القطاعات عبر توحيد الجهود والتضافر المثمر بين تلك القطاعات وقطاع التعليم وبالأخص قطاع الاقتصاد.٢- وضع معايير للتطوير قطاع التعليم وفق المعايير الدولية والتشجيع على تحديد خطط إستراتيجية تبنى على تلك المعايير.٣- خصخصة قطاع التعليم تدريجياً مع الاهتمام بالجودة.٤- فتح المجال لتجربة عدة سياسات تعليمية خارجية أثبتت نجاحها وتعميم أكثرها جدوى بتطبيقها على عينة من المدارس لتعميمها على البقية .٥- حرية التطوير في المناهج وترك المجال للمعلم ان يختار المنهج المناسب الذي يحقق الأهداف العامة في قطاع التعليم.٦- تأهيل الطلاب والطالبات في كافة مراحل التعليم تأهيلاً علمياً وأكاديميا يضمن لهم المنافسة الدولية في المسابقات العالمية .٧- تشجيع الطلاب والطالبات على البحث العلمي .٨- تشجيع الطلاب والطالبات على المشاركة في المسابقات الدولية. ٩- توفير بيئة علمية متكاملة للطلاب والطالبات تحفزهم على الاختراع والإبداع والابتكار.١٠- تبني قطاع رجال الأعمال والقطاع الخاص لابتكارات واختراعات الطالبات والسعي لنشرها.١١- نشر ثقافة المعرفة والاطلاع ، والتواصل العلمي مع طلاب وطالبا ت الخارج.١٢- إعادة هيكلة القطاع الإداري العامل بقطاع التعليم بما يضمن تجدد الفكر الإداري نحو مستقبل أفضل.١٣- العمل على الاستثمار الأمثل لما خصصته الدول من الميزانية لقطاع التعليم .١٤- تشجيع الإدارة الذاتية للمؤسسة التعليمية ١٥-تفعيل الأوقاف لكافة مراحل التعليم لصالح الاكتفاء الذاتي.١٦ - بناء شبكة معلومات بحثية والاستفادة من التكنولوجيا لرصد كافة النتاج العلمي والحث على نشره ، فمقياس النجاح والتطور يبنى على كمية ما يتم نشره من بحوث علمية وبراءات اختراع .١٧- متابعة برنامج الابتعاث الخارجي بحيث تتقارب نتائج من يبتعثون مع عدد الخريجين ١٨ - وضع رؤية مدروسة لقطاع التعليم وتحديد أهداف تحقق تلك الرؤية وفق رؤى الدول المتقدمة.

الهوامش:

١ القران الكريم، سورة الحشر، الآية رقم ١٨

٢ القران الكريم، سورة الأنفال الآية رقم ٦٠

٣موقع الجامعة – الخطة الاستراتيجية – أهداف الخطة الإستراتيجية http://www.imamu.edu.sa/univ_stratigic_plan/Pages/StrategicPlan.aspx

٤ مجلة البحوث التربوية /تفعيل سياسة التعليم في المملكة لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة /علي بن عبده الالمعي /جامعة ان القرى /١٤٢٩هـ

٥ مشروع تطوير وبرنامج عمل مقترح للإدارة التربية والتعليم بين النظرية والتطبيق أ.د سعود بن حسين الزهراني ٢٠٠٩

٦ دراسة (قطامي، ٢٠٠٢)

٧ دراسة (الكبيسي، ٢٠٠٦)

٨ (خثيلة، ١٩٩٩)

٩ الإدارة والتخطيط التعليمي الإستراتيجي، عادل السيد محمد الجندي، مكتبة الرشد، ٢٠٠٣

١٠ الباحث عبدالحافظ الصاوي مجلة الوعي الاسلامي /الكويت العدد ٤٥١ شهر ٥ السنة ٣

١١ الاستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨–٢٠١٣ ،ص ١٧–١٨ نشر بواسطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة ، اليونسكو ٢٠٠٨ فرنسا

١٢ http://ksa.daralhayat.com/ksaarticle/189901 صحيفة الحياة السعودية العدد ١٨٩٩٠١

١٣ صحيفة اليوم السعودية العدد ١٣٤٤٢ السنة الأربعون

١٤ الاتجاهات الحديثة في مفهوم المعرفة ٢٠٠٨

١٥ Saffady, .

١٦ Howel, 1998 .

١٧ .(خطة التنمية التاسعة – منهجية خطة التنمية التاسعة الفصل ٣٦ص٦٥٠)

١٨ (تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع في نسخته لعام ٢٠١٠، منظمة اليونسكو)

١٩ (خطة التنمية التاسعة – منهجية خطة التنمية التاسعة الفصل ٣٦ص٦٤٨)

٢٠ .(صائغ ١٤١٩)

٢١ . (عبدالعزيز بن عبدالله بن حسن ال الشيخ ، لمحات عن التعليم وبداياته في المملكة العربية السعودية ، الرياض ، ١٤١٢ هـ / ١٩٩٢ م.

٢٢ (خطة التنمية التاسعة – الاقتصاد القائم على المعرفة الفصل ٥ص٨٥)

٢٣ (خطة التنمية التاسعة – الاقتصاد القائم على المعرفة الفصل ٥ص٨٥)

٢٤ مجلة البحوث التربوية /تفعيل سياسة التعليم في المملكة لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة /علي بن عبده الالمعي /جامعة ان القرى /١٤٢٩هـ

٢٥ (Obid، 16 – 12 .p.p) الاسكوا

٢٦ الاسكوا ،التقرير السنوي ٢٠٠٩ص ٥٨

المراجع والمصادر:

١) الإدارة والتخطيط التعليمي الإستراتيجي، عادل السيد محمد الجندي، مكتبة الرشد، ٢٠٠٣

٢) الإدارة والحكم في الإسلام (الفكر والتطبيق)، عادل ابراهيم الضحيان، دراسات في الإدارة الإسلامية ،١٤١١/١٩٩١

٣) مدخل إلى الإدارة التربوية (النظريات والمهارات)، فتحي محمد ابو ناصر، جامعة الملك فيصل، دارالمسيرة، ٢٠٠٨م.

٤) مجلة البحوث التربوية /تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة /علي بن عبده الألمعي /جامعة ام القرى /١٤٢٩هـ

٥) (مشروع تطوير وبرنامج عمل مقترح لإدارة التربية والتعليم بين النظرية والتطبيق أ.د سعود بن حسين الزهراني٢٠٠٩

٦) (الباحث عبدالحافظ الصاوي). عبدالحافظ الصاوي رقم العدد٤٥١ الشهر٥ السنة ٣. مجلة الوعي الإسلامي– دولة الكويت.

٧) (الإستراتيجية المتوسطة الأجل ٢٠٠٨–٢٠١٣، ص ١٧–١٨نشر بواسطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، اليونسكو ٢٠٠٨ فرنسا)

٨) (الاتجاهات الحديثة في مفهوم المعرفه٢٠٠٨)

٩) (خطة التنمية التاسعة – منهجية خطة التنمية التاسعة الفصل ٣٦ص٦٥٠)

١٠) (تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع في نسخته لعام ٢٠١٠، منظمة اليونسكو)

١١) (خطة التنمية التاسعة – منهجية خطة التنمية التاسعة الفصل ٣٦ص٦٤٨)

١٢) دراسة (صائغ ١٤١٩)

١٣) (عبد العزيز بن عبد الله بن حسن آل الشيخ، لمحات عن التعليم وبداياته في المملكة العربية السعودية، الرياض، ١٤١٢هـ /١٩٩٢م، انظر أيضاً: حسن المطوع وآخرون، التعليم العام في دول مجلس التعاون الخليجي: دراسة مقارنة، ذات السلاسل، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤١٠هـ /١٩٩١م، ص ص ٩٩٧–٩٩٩.)

١٤) خطة التنمية التاسعة – الشباب والتنمية الفصل ١٨ص٢٩٨

١٥) (خطة التنمية التاسعة – الاقتصاد القائم على المعرفة الفصل ٥ص٨٥)

١٦) ١ مجلة البحوث التربوية /تفعيل سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية لمواكبة الاتجاهات العالمية المعاصرة /علي بن عبده الألمعي /جامعة ام القرى /١٤٢٩هـ

١٧) (Obid، 16 – 12 .p.p)

١٨) . (الاسكوا، التقرير السنوي ٢٠٠٩ص ٥٨)

١٩) (لقاء صحفي مع خادم الحرمين الشريفين – مجلة الحوادث، العدد (٩٣٦)

٢٠) . (مجلة المعرفة العدد ١٤٠ / الإدارة الاستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي)

٢١) . (وزير التربية – فيصل بن عبد الله بن محمد ال سعود موقع وزارة التربية والتعليم حول رؤية الوزارة)

٢٢) التعليم العربي بين استشراف المستقبل وطلب الجودة والاعتماد / المعلوماتية / العدد التاسع عشر د. حسن الباتع محمد عبد العاطي

٢٣) مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات http://www.cdsi.gov.sa

٢٤) وزارة التربية والتعليم http://www.moe.gov.sa

٢٥) مشروع الملك عبد الله بن عبد العزيز لتطوير التعليم العام http://www.tatweer.edu.sa

٢٦) مشروع موهبه http://www.mawhiba.org

٢٧) وزارة الاقتصاد والتخطيط http://www.mep.gov.sa

٢٨) الأمم المتحدة الاسكوا اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا http://www.escwa.un.org

٢٩) موقع جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية